

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الدرس

المؤسسات السياسية في فترة الرئيس " هواري بومدين " (1965-1976)

قبل اصدار دستور 1976

استاذ الدرس: زروقي مرزاقه

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثانية ليسانس شعبة العلوم السياسية

الحجم الساعي 1 ساعة و 30 دقيقة في الاسبوع

اهداف الدرس: يهدف هذا الدرس الى توضيح النقاط التالية

- طبيعة حكم الرئيس هواري بومدين في المرحلة الانتقالية من 1965 الى غاية 1976

- المؤسسات السياسية التي كان يقوم عليها النظام في تلك المرحلة الانتقالية .

- مجلس الثورة

- مجلس الوزراء

## ملخص الدرس:

ما أن حل 19 جوان 1965 حتى قاد العقيد " هواري بومدين " انقلاب ضد حليفه القديم "بن بلة"، وطويت بذلك مرحلة من تاريخ الجزائر والتي كانت من أصعب المراحل التي مرت بها في تاريخها المعاصر.

والشيء الملفت للانتباه أن هذا الانقلاب وإن خلف ردود فعل شعبية محدودة جدا مع انعدام أي موقف للحزب نتيجة لضعفه، وهو ما يؤكد معظم المحللين السياسيين لتلك الفترة التي حكم فيها "بن بلة" الجزائر، ذاكرين عدم وضوح هذه المرحلة لأنه كان من جهة يتكلم على الطبقة الشعبية (الفلاحين- قاعدة) ومن جهة أخرى يعتمد على بورجوازية صغيرة متعطشة للسلطة.

### - طبيعة نظام حكم الرئيس هواري بومدين في المرحلة الانتقالية من 1965 الى غاية 1976

استطاعت المؤسسة العسكرية بقيادة "هواري بومدين" إعطاء مبررات مقبولة لتدخلها، لإزاحة الرئيس "بن بلة" عن منصبه، وذلك بقولها أنه تصحيح يستهدف إعادة السيادة للشرعية الثورية والقضاء على الحكم الفردي والرجوع إلى سلطة الشعب حسب البيان الذي تلاه قائد حركة 19 جوان 1965 والذي أعلن فيه عن تشكيل مجلس للثورة كقيادة جماعية للبلاد إلى غاية اعتماد دستور جديد.<sup>(1)</sup>

ويمكن توضيح ما حدث عقب تولي حركة 19 جوان للسلطة بغض النظر عن تسمية وطبيعة تدخل الجيش، فيما إذا كان انقلاب عسكري أو تصحيح ثوري، فإنه يكشف لنا عن طبيعة الطبقة السياسية التي كانت تحكم طيلة ثلاث سنوات عقب استقلال الجزائر 1962-1965 والتي نلخصها فيما يلي:

- ضعف النخب والتنظيمات والقوى الموالية للرئيس.
- قدرة الجيش على تعبئة الأجهزة والفئات الطبقية الباحثة عن النفوذ.
- قدرة الجيش على صد أي مواجهة لتقليص دوره السياسي، وحرصه على أنه المرجعية الحقيقية في الحكم.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة الإعلام والثقافة)، خطب الرئيس بومدين من 1965 إلى 1970، الجزء الأول، ديسمبر 1970، ص ص 07-09.

- تفرد المؤسسة العسكرية بالقوة واستغلاليتها بالنسبة للقوى الأخرى، وهي تتحرك وفق ما تمليه عليه مصالحها ولا يمكن إخضاعها لأية جهة أخرى سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية.<sup>(2)</sup>

وهكذا برزت قدرة الجيش بقيادة "هوارى بومدين" كفاعل أساسي، لا يسمح بصعود أي طرف لممارسة السياسة غير الجيش، كما أن تدخله كان مبررا لغياب قوى اجتماعية قادرة على فرض هيمنتها والقيام ببناء الدولة والأمة، لذلك كان هو من يلعب هذا الدور لوحده.<sup>(3)</sup>

إن الجيش في تلك المرحلة كان هو الضامن والحامي لخيارات النظام اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبالتالي عمل الرئيس "بومدين" بكل فعالية على بناء وتطوير الجيش بغية إعداده ليكون ذا كوادرات سياسية واعية، كأن الجيش بالنسبة للرئيس "بومدين" هو الغاية والهدف، وهو القوة الفعلية للدولة لذلك جعل أمر الجيش كله بيده لا يشاركه أحد في إدارته.

ليس الجيش فقط الذي كان تحت سيطرة "بومدين"، بل فرض سيطرته على الكل، فهو رجل الحزب والإدارة والجيش، فتجانس هذه العناصر الثلاث في الدولة كانت بمعرفة تسييره وحكمة تدبيره لذلك فبغيا به تتصارع كل مكونات النظام لأنه هو الوحيد الذي يوازن بين هذه المكونات.<sup>(4)</sup>

على الرغم من كل هذه الصرامة في تسيير شؤون الدولة والجيش إلا أن فترة حكم الرئيس "بومدين" لم تخلو في بدايتها من الصراعات، فكانت محاولة الطاهر زبيري الفاشلة في الانقلاب العسكري أكبر دليل، لكن قدرة الرئيس على فرض سيطرته على الجيش وعلى الدولة جعلت هذه المحاولة للإطاحة به فاشلة.<sup>(5)</sup>

إن هدف بومدين طيلة فترة حكمه كانت تسعى إلى تطوير الجيش الجزائري ونقله من موقع الصراع على الشرعية إلى صاحب الشرعية المبنية على الجمع بين التاريخ والطموح الثوري، على الشرعية التاريخية والرؤيا المتمدنة للمستقبل.<sup>(6)</sup>

هذه الفكرة كانت تشكل مشروع وفلسفة الرئيس بومدين في بناء الدولة التي تمثل فيها المؤسسة العسكرية العمود الفقري والمحرك الرئيسي للعملية السياسية، لهذا نجح "بومدين" إلى حد كبير في تكوين

<sup>2</sup>- نور الدين زمام، السلطة والخيارات التدموية للمجتمع الجزائري 1962-1998، (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 88.

<sup>3</sup>- إلباس بوكراع، الجزائر الربع المقدس، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2003)، ص 74.

<sup>4</sup>- طاهر بن خلف الله، مرجع سابق، ص 371.

<sup>5</sup>- محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هوارى بومدين وذكريات أخرى، (الجزائر: دار النشر هومة، 2003)، ص 154.

<sup>6</sup>- عبد القادر حمري، "مفهوم الدولة عند بومدين" مجلة الحدث العربي والدولي، العدد 23 أكتوبر 2003، ص 48.

جيش عصري ومنحه أغلب المناصب السياسية والقيادية في المؤسسة العسكرية تحت قيادته لوحده دون منازع، لأنه كان يحتل مناصب كثيرة إضافة إلى أنه رئيس الدولة، كذلك هو رئيس الحكومة ورئيس مجلس الثورة فأصبح على حد تعبير عبد القادر يفصح هو القوة والنظام في نفس الوقت.<sup>(7)</sup>

حكم نظام 19 جوان 1965 البلاد بواسطة أمر 10 جويلية 1965، والذي يطلق عليه البعض بالدستور الصغير أزيد من إحدى عشر سنة أي من جوان 1965، إلى نوفمبر 1976، عبر ثلاث فئات من المؤسسات.

مؤسسات مركزية حاكمة، وهيئات استشارية، ومؤسسات محلية، سنقوم بدراسة المؤسسات التي تهمنا في موضعنا وهو السلطة التنفيذية، وبذلك نقوم بدراسة المؤسسات الحاكمة في تلك المرحلة وهي مجلس الثورة والحكومة.

### المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية

#### أولاً: مجلس الثورة:

تشكل مجلس الثورة في بداية نشأته من 26 عضو كان أغلبهم من الفئة العسكرية، يتمتعون كلهم بالشرعية التاريخية القائمة على أساس المشاركة في حرب جبهة التحرير يرأس هذا المجلس رئيس الدولة "هوارى بومدين"، استمر العمل بهذه المؤسسة إلى غاية عودة الشرعية الدستورية بعد صدور دستور نوفمبر 1976.

كما ذكرنا سابقاً أن مجلس الثورة في نظام 19 جوان هو المؤسسة الأولى والعليا للحزب والدولة، وبالتالي فهو يتمتع بصلاحيات اتخاذ كافة القرارات الحاسمة في الدولة، وله صلاحيات مراقبة الحكومة بموجب المادة 03 من أمر 10 جويلية 1965.<sup>(8)</sup>

في المرحلة الأولى من جويلية 1965 إلى غاية ديسمبر 1967 كان مجلس الثورة يعقد اجتماعات خاصة لتقييم بعض جوانب العمل الحكومي، على ضوء بعض التقارير التي كان يقدمها الأعضاء فيه مكلفون بتلك المهمة ابتداء من 1968 أخذ مجلس الثورة أسلوب جديد في العمل تتمثل في عقد اجتماعات مشتركة بينه وبين مجلس الوزراء.

<sup>7</sup>-yafsah. Ob.cit, p 81

<sup>8</sup>- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 75-76.

هذا التغيير نظرا للمحاولة الانقلابية الفاشلة التي أقامها طاهر الزبيري قائد الأركان على الرئيس "هوارى بومدين" رئيس مجلس الثورة، لذلك أعيد تشكيلة المجلس تم فيها إقصاء كل الفئات السابقة من أنصار "بن بلة" والعسكريون والمجاهدون والمخالفون لاتجاه "بومدين" لذلك أصبحت هذه المؤسسة (مجلس الثورة) هيئة متجانسة.

### ثانيا: مجلس الوزراء:

تأسست الحكومة في نظام 19 جوان بموجب أمر 10 جويلية 1965، وهي تستمد شرعيتها بموجب هذا الأمر وهي مسؤولة أمام مجلس الثورة وأعضاؤها مسؤولون فرديا أمام رئيس مجلس الوزراء.<sup>(9)</sup>

تمارس الحكومة مهام السلطة التشريعية و التنظيمية حسب المادة السادسة من أمر 10 جويلية 1965 وهي تصدر في شكل أوامر و مراسيم، و هذا بتفويض من مجلس الثورة، صاحب السلطة العليا للحزب و الدولة، لأنه يمارس مهام تشريعية و تنفيذية.

وفي الأخير نصل إلى نتيجة مفادها أن تركيز السلطات في يد واحدة جعلت نظام 19 جوان 1965 يتشابه إلى حد كبير مع طبيعة النظام السياسي في عهد نظام بن بلة، على الرغم من اختلاف المرحلتين، فالمرحلة الأولى (مرحلة بن بلة) كانت هناك مؤسسات دستورية حاكمة على مستوى الدولة وهي رئاسة الجمهورية، الحكومة والمجلس الوطني، وكانت مؤسسة الحزب تعمل في إطارها الدستوري (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتبة السياسي، أمين عام)، كل هذا كان نظريا ولكنه حقيقة موجودة وهذا عكس طبيعة النظام السياسي في (حركة 19 جوان 1965) لأنه حمل نظرة جديدة تمثلت في إلغاء الدستور مكتفيا بمؤسسات قليلة تميزت بالتداخل في الاختصاصات والصلاحيات وهي مجلس الثورة ومجلس الوزراء<sup>(10)</sup>.

وبالتالي نقول أنه بالرغم من القطيعة بين النظامين لكن كان هناك عنصرين مشتركين بين نظام "بن بلة" ونظام "بومدين" هما الاعتماد الكامل على الشرعية الثورية في ممارسة العمل السياسي، وإيديولوجية الحزب الواحد.

<sup>9</sup>-المرجع نفسه، ص 78.

<sup>10</sup>- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 79.